PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gamaheer**
DATE:	**24-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**After Current One Is Closed and the New One as yet Non-ratified – Egypt without a Budget since June 17th**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Abu Bakr Al Deib**

بعد إقفال «الحالية» وعدم إقرار المقبلة

«مصر بلا موازنة» بعد ١٧ يونيو الجارى

مصادر: خلافات بين المالية والتموين والبترول والصناعة حول الدعم

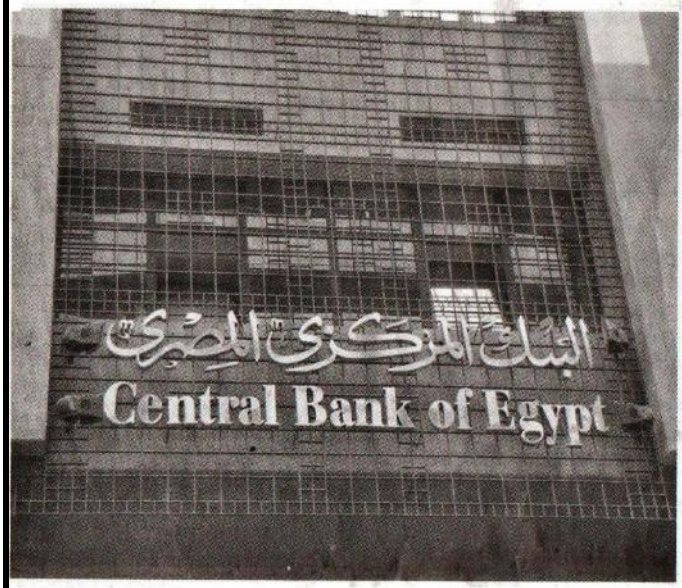

كشفت مصادر بوزارة المالية، انه سيتم إقفال الموازنة الحالية، يوم ١٧ يونيو الجارى، وانه سيتم صرف رواتب العاملين بالحكومة والجهاز الإدارى مبكرا، فى ١٥ يونيو، بينما لم يتم حسم الموازنة الجديدة، وإقرارها، حتى الآن، مؤكدة أنه من المستبعد، ان يتم إقرار الموازنة قبل نهاية الشهر، وبالتالى تصبح الدولة بلاموازنة عامة بعد هذا التاريخ.

وارجعت المصادر، تأخر صدور الموازنة الى خلافات بين وزراء المالية والبترول والتموين، حول حجم الدعم فى العام المقبل.

وقالت المصادر، إن المجموعة الوزارية الاقتصادية، ومجلس الوزراء، لم يقرا الموازنة الجديدة، بسبب رغبة المالية فى خفض دعم المواد البترولية بالموازنة الجديدة، إلى نحو ٦٢ مليار جنيه، بينما يرفض وزير البترول المهندس شريف إسماعيل، ذلك ويطالب بزيادته إلى ٨٠ ملياراً.

وأضافت أنه حتى الآن تمت تغطية ٦٠٪ فقط من مصروفات الموازنة الجديدة، فى ظل تأجيل ضريبة البورصة، وانخفاض الحصيلة المتوقعة من الضريبة العقارية إلى ١,٥ مليار جنيه، بينما كان المستهدف منها نحو ٣ مليارات.

وأشارت إلى خلاف آخر بين وزيرى المالية والتموين، بشأن دعم السلع التموينية بالموازنة الجديدة، خاصة حول أزمة فروق أسعار القمح المحلى والمستورد التى تصل إلى ١٠٠٠ جنيه للطن.

وأضافت أن وزارة الصناعة والتجارة، طالبت مؤخرا وزارة المالية، بزيادة السيولة المالية المخصصة لصندوق رد الأعباء التصديرية خلال العام المالى الجديد ٢٠١٥/٢٠١٦ ، بعد توجه الحكومة خلال العام المالى الجارى، لتخفيض الدعم الموجه للصادرات المصرية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه ليصل ٢,٦ مليار جنيه، مقابل ٣,١ مليار جنيه العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

ارتفاع العجز لـ ٢٧٥ مليار أهم تحديات المشروع الجديد

وأوضحت المصادر، أن الحكومة لم توافق على الموازنة الجديدة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، بسبب عدم حسم ملف عجز الموازنة، وانها ردتها الى وزارة المالية لمعالجة العجز.

وقالت المصادر أن موازنة العام المالى الجديد، تواجه عددا كبيرا من التحديات، أبرزها: ارتفاع نسبة عجز الموازنة، ليتخطى ١١٪ من اجمالى الناتج المحلى، محققا نحو ٢٧٥ مليار جنيه.

وأوضحت المصادر، أن ارتفاع العجز وراء تأجيل عرض الموازنة على رئيس الجمهورية الذى اعترض على ارتفاعه.

واشارت الى أن المجموعة الاقتصادية، بمجلس الوزراء، ردت مشروع موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى وزارة المالية، من أجل اجراء تعديلات جذرية على بنود المصروفات لتفادى ارتفاع عجز الموازنة.

وأوضحت أن التعليمات التى تلقتها وحدة الموازنة بوزارة المالية، تقضى بإجراء تعديلات جوهرية حتى يتم الموافقة على المشروع ثم إحالته الى رئيس الجمهورية للتصديق عليه.

وأضافت المصادر، أن الحكومة تدرس بشكل جاد التوسع فى مشاركة القطاع الخاص، فى تنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية، التى كانت مدرجة فى خطة الموازنة الجديدة، بهدف تقليل العجز فى الجزء المتعلق بالإنفاق الحكومى، فى ظل الزيادة المتوقعة بمخصصات الصحة والتعليم والدعم الاجتماعى، تنفيذا للدستور.

ورجحت المصادر، ارتفاع المصروفات الكلية بالموازنة، الى نحو ٩٥٠ مليار جنيه، وأن التراجع عن تطبيق حزمة التعديلات الضريبية، أدى الى انخفاض الإيرادات الى نحو ٣٠٠ مليار جنيه فقط.

وقالت المصادر أن العمل بوزارة المالية، يجرى حاليا على قدم وساق، من أجل إجراء التغييرات اللازمة التى طلبتها المجموعة الاقتصادية، حيث لم يغادر العاملون بوحدة الموازنة مكاتبهم حتى الصباح الباكر.

واشار الى أن الحكومة طلبت من المالية الا يتخطى العجز فى الموازنة العامة الجديدة للدولة، الـ١٠٪.

وقالت المصادر إن العجز سببه المصروفات المترتبة على القرارات التى تم اتخاذها خلال السنوات الماضية، مثل زيادة الأجور، والمعاشات، التى تلتزم بها الخزانة العامة، تجاه صندوقى التأمينات الاجتماعية، بالإضافة لارتفاع مدفوعات الفوائد عن الدين العام، حيث تقدر تلك الالتزامات وحدها بنصف تريليون جنيه.

واوضحت أن وزارة المالية، خططت فى العام الماضى، لتحقيق إيرادات عقارية بقية ٣,٥ مليار جنيه لكنها عادت، وخفضت توقعاتها لتبلغ مليار جنيه بنهاية العام المالى الحالى، إلا أنها لم تسجل إيرادات حقيقية إلا بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠١٥/٢٠١٤.

وأضافت أن التحدى الأكبر أمام الموازنة الجديدة، هو توفير الطاقة اللازمة لمواصلة النمو، حيث تقدر التكلفة الإستثمارية التى يجرى تبيرها خلال العام المالى الحالى بنحو ١٥ مليار جنيه

أبوبكر الديب